يقول لمن يقرا انت اقرا على القران وانا افسره لك على غير ذلك من مفاسدهم التي لا تحصر
الوجه الخامس ان العامي الجاهل اذا اعتقد ان التقليد لا يكفيه وهي فيه على خطر
وان اجتهاده هو الحق وبه النجاة يصير بالقليل عالما من العوام لانه يعتقد
ان قوله قول العالم واتباعه حرام عليه لانه تقليد والتقليد لا يجوز على زعمه
فلا يقبله ويعمل بهواه كما وقع لي مع بعض العوام ممن كان يكثر محادثتي في الحديث
ويفهم منه خلاف المراد فاقول له المراد من هذا الحديث خلاف ما فهمت فلا يرضى
فاريه شرح الحديث فيقول هذا كلام ابن حجر وهو يتكلم على ما يقتضيه
مذهبه وانا لا اقلد فاقول له لم لا تقلد فيقول اخاف على ايماني من التقليد
لانهم يقولون ايمان المقلدين ناقص فانظر كيف قلدهم في هذا القول
الباطل وهو لا يدري ان مراد هم التقليد في التفهيم ولم يقلدهم فيما يعلمون كما وقع
لي مع بعض المتعصبين في الحرم المكي من العوام نهيته بالتلطف واطهار المودة
له وانا افعله بحسن نيتي فقلت له يا اخي العلماء حرموا بان هذا الفعل حرام
في المسجد وغيره انت ما مذهبك فقال اه قلت لك انا على مذهب غير الكتاب
والسنة فانا اعمل الفاضلين فانظر الى هذا مع عدم الانقياد والجهل والتعصب
لم يرض الا يكون مذهبه غير الكتاب والسنة وعلى هذا فقس الوجه
السادس ان هؤلاء الجهلة العوام لا يدان يكون لهم في اماكنهم
واعصارهم احمد يقتدون بهم لا يلتفتون الى غيرهم خطأ ائمتهم
ام اصابوا كما وقع لنا ذلك في عدن اما كنا حين نردد على بعض المدعين
افتاؤه بالخطأ في مذهبه المشهور فامتنع عن قبول الحق واصر على
الباطل تعصبا وتعصبت له جماعته وادعوا انهم على الحق فهنا
ان رجلا من بعض الاشياخ في البحرين سافر وترك لزوجته ما يكفيها فخرجوا له سماسير
فبقي ثمان سنين ذهب فيها الى قاضي محلتهم وقال لي ابنة اخت يقولون
ما تزوجها وارادوا ان يزوجها هذا الرجل فاعقد له فعقد له بلا شهود علانية

تزوجها

على انه زوجها فبعد علانية قريبة الحق زوجها الاول فوجدها قد تزوجت فرفع الامر
الى فحكمت له بها لان النكاح الثاني غير صحيح فلم يرض زوجها الثاني ان يفارقها ولم ترضى
هي بفراقه ولا فاها وذهبوا الى قاضي محلتهم الذي عقد لها وتعصب معهم وابقاها
مع الثاني يطأها حراما وكم وقع كم من هذا النوع وقائع مع الناس حتى الى عودية
على قول الحق ونهدد في بعض الامراء بالقتل حين خالفت امامه وكان حاميا وفيه
من الكتاب والسنة بما يوافق هواه ويحس له الباطل بحملوا اعتقادا وكنت اخالفه
وأنهى الناس عن موافقته وآخر الامر خلت عنه فهذا ما آل اليه امر اهل الزمان من
الاستنا المذهب معين معروف احكامه مشهورة مسائله فكيف لو يفتح لهم باب
يتمكنون به من الدخول على كل شبهة الوجه السابع ان الناس اذا تركوا العمل
بهذه المذاهب واجتهد على أوهم في اخذ الاحكام من الكتاب والسنة مع قطع النظر
عن علمائهم ومن لازم الاجتهاد عادة التخالف لتباين الافهام كما وقع لاكابر الفضلا
ضاعت اموال الناس وتشتت احوالهم لانه لا يكون لهم قاض واحد له طريق
معروف يرضاه الخاص والعام حيث ان الخواص يخالفونه والعوام يميلون الى من
يوافقهم وربما بعضهم يوافقهم هذا وبعضهم يوافقه هذا فلا يتوافق اهل المحلة مات
في التحاكم عنده واحد فيقع عند ذلك التشاجر والتقاتل الكثير كيف لا وهو الآن
موجود مع القانون المعروف والطريق المعهود والقاضي الواحد المرضي عنه الخصب
الثامن ان هذا الباب اذا انفتح في هذا الزمان يتعذر على الملوك والامراء الامر
وليتعذر عليهم الخطب وتضيع سياساتهم لانهم غير علماء ولا يعرفون الحق
بالاتباع والاصوب في الاجتهاد فيقتدون به ويحملون الناس على قبول قوله
والعمل بحكمه في المنتوى فيقولون في الحجج اذا القانون غير معروف يفصلون لا يعني

عن بعض المحرمات
يتعاطاها فلم يقبل
وقال هذا ما هو
حرام مع